شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويت

المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024
(غير مدققة)
مـع
تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024
(غير مدققة)
مع
تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

المحتويات

	صفحة
تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة	
بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)	3
بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)	6
بيان التدفقات النقدية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)	7
إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة (غير مدققة)	8 – 25

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية 2، الطابق 41 و 42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب: 2115، الصفاة 13022، دولة الكويت

ت : 22961000 965+
ف : 22412761 965+
إ : connect@rsm.com.kw
www.rsm.global/kuwait

تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف المرفق لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 30 سبتمبر 2024، وكذلك بيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلية المجمعة المكثفة لفترة الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهية آنذاك، وبيانات التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية آنذاك. إن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" من مسؤولية إدارة الشركة الأم. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن استنتاجنا حول هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة بناءً على مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام المراجعة رقم 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة من قبل المدقق المستقل للمنشأة". إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة تشتمل مبدئياً على توجيه استفسارات للموظفين المسؤولين عن المعلومات المالية والمحاسبية، وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. إن نطاق المراجعة الفعلي أقل من ما هو مطبق في عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وهي بالتالي لا تمكننا من التأكيد على أننا على علم بكافة الأحداث الهامة التي من الممكن تحديدها خلال عملية التدقيق، وبناءاً عليه فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

أسس الاستنتاج المتحفظ

- كما هو مبين في إيضاح رقم (4) تضمنت المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تضمنت معلوماتها المالية المرحلية المجمعة المكثفة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." والتي قامت برفع دعوى تحكيمية لإسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به، وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." وأثر ذلك التعديل على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المرفقة.

- كما هو مبين في إيضاح رقم (4) حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة ووفقاً للحكم الصادر عن محكمة التمييز ضد الإدارة العامة للجمارك في دولة الكويت، لم تسجل "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) أي تعديلات ذات صلة بالنتيجة النهائية الخاصة بالحكم كما في 30 سبتمبر 2024، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% على مبلغ التعويض، في المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لها، حيث تستكشف إدارة الشركة الزميلة إمكانية الدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك لتسوية التعويض الممنوح، والذي كان ينبغي، تسجيله كإيرادات وأرصدة مدينة بمبلغ 54,396 ألف دينار كويتي في دفاتر الشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع.".

- كما هو مبين في إيضاح رقم (4) تضمنت المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024، عقارات استثمارية بمبلغ 281,402 ألف دينار كويتي مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة بالكويت (الهيئة)، منها عقود تأجير عقارات بمبلغ 255,909 ألف دينار كويتي قد انتهى سريانها كما في تاريخ التقرير وعقود تأجير عقارات بمبلغ 190,988 ألف دينار كويتي قيد النزاع القانوني، حيث قد أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعدم رغبتها في تجديد أو تمديد عقود الإيجار ومطالبة الشركة الزميلة بإخلاء تلك العقارات. لذلك، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المستأجرة من الهيئة بسبب عدم التيقن المرتبط بهذه العقارات، ووجود نزاعات قضائية مع الهيئة حول الأمر. وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة – الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. والمعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المرفقة.

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. ان كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة و استشارات لها وضعها القانوني المستقل.ان شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلا.

الاستنتاج المتحفظ

استناداً إلى مراجعتنا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الاستنتاج المتحفظ من تقريرنا، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المرفقة لم تعد، من جميع النواحي المادية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (11) حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة، والذي يبين أنه كما في 30 سبتمبر 2024، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 62,593,817 دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 56,386,376 دينار كويتي، 30 سبتمبر 2023: 54,069,955 دينار كويتي)، والتي تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن استنتاجنا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (4) حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة والذي يبين أن الشركة الزميلة طرفاً في عدد من القضايا القانونية ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه القضايا حالياً. وبناءاً عليه، لم يتم إحتساب مخصص يتعلق بالآثار التي قد تنعكس على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للشركة الزميلة. إن استنتاجنا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وإستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وحسب ما ورد إليه علمنا وإعتقادنا، وفيما عدا الأثار المحتملة للأمور المبينة في فقرة "أسس الاستنتاج المتحفظ" من تقريرنا، لم يرد إلى علمنا خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024، أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

كذلك خلال مراجعتنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

تايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
31 ديسمبر 2024

الموجـــودات	إيضاحات	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الموجودات المتداولة:				
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**2,044,498**	5,046,251	4,970,283
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**5,761,747**	4,747,493	6,497,899
مستحق من طرف ذي صلة	3	**-**	-	120,000
مخزون		**15,643,316**	15,607,386	16,933,316
		23,449,561	25,401,130	28,521,498
موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة		**6,489,606**	6,489,606	6,489,606
مجموع الموجودات المتداولة		**29,939,167**	31,890,736	35,011,104
الموجودات غير المتداولة:				
مستحق من طرف ذي صلة	3	**-**	-	4,462,120
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**4,646,293**	4,646,293	6,445,617
استثمار في شركات زميلة	4	**103,892,201**	98,846,088	110,174,798
عقارات استثمارية		**5,129,472**	5,142,957	5,447,259
ممتلكات وعقارات ومعدات		**104,490,432**	105,035,360	107,597,259
حقوق إستخدام أصول	7 – أ	**33,714,823**	36,961,300	29,211,674
موجودات أخرى		**376,289**	452,965	478,693
مجموع الموجودات غير المتداولة		**252,249,510**	251,084,963	263,817,420
مجموع الموجودات		**282,188,677**	282,975,699	298,828,524
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات المتداولة:				
تسهيلات بنكية	5	**5,010,153**	3,786,562	3,715,592
دائنو مرابحات	6	**3,772,657**	2,908,876	908,876
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**72,240,563**	70,079,234	73,158,522
مستحق إلى أطراف ذات صلة	3	**207,450**	207,450	207,450
إلتزامات عقود إيجار	7 – ب	**4,513,987**	4,506,816	4,302,445
		85,744,810	81,488,938	82,292,885
مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة		**6,788,174**	6,788,174	6,788,174
مجموع المطلوبات المتداولة		**92,532,984**	88,277,112	89,081,059
المطلوبات غير المتداولة:				
تسهيلات بنكية	5	**89,514,679**	93,854,572	94,228,712
دائنو مرابحات	6	**15,705,499**	15,818,937	17,448,155
إلتزامات عقود إيجار	7 – ب	**30,951,450**	33,792,020	26,989,759
دائنو سندات دين	8	**10,001,039**	9,835,317	9,764,044
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**4,133,217**	4,166,858	4,380,147
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**150,305,884**	157,467,704	152,810,817
مجموع المطلوبات		**242,838,868**	245,744,816	241,891,876
حقوق الملكية:				
رأس المال		**28,941,439**	28,941,439	28,941,439
أسهم خزانة	9	**(2,593,571)**	(2,593,571)	(2,593,571)
احتياطي إجباري		**2,741,138**	2,741,138	2,741,138
احتياطي اختياري		**2,741,138**	2,741,138	2,741,138
فائض إعادة تقييم		**53,049,299**	53,392,901	53,497,422
أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة		**(41,590,443)**	(45,728,164)	(44,920,135)
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**(2,837,328)**	(2,837,328)	(1,038,003)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(2,356,055)**	(2,276,470)	(1,904,335)
أرباح مرحلة		**1,355,524**	3,014,575	19,664,213
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**39,451,141**	37,395,658	57,129,306
الحصص غير المسيطرة		**(101,332)**	(164,775)	(192,658)
مجموع حقوق الملكية		**39,349,809**	37,230,883	56,936,648
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**282,188,677**	282,975,699	298,828,524

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

عصام خليل الرفاعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاحات	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2024	2023	**2024**	2023
الإيرادات التشغيلية :					
مبيعات		**45,265,127**	44,332,291	**138,226,351**	138,613,975
إيرادات إيجارات		**22,500**	40,654	**103,812**	121,968
إيرادات عقود الخدمات		**756,903**	814,152	**2,275,480**	2,754,039
		46,044,530	45,187,097	**140,605,643**	141,489,982
التكاليف التشغيلية :					
تكلفة المبيعات		**(37,399,095)**	(37,008,266)	**(114,517,275)**	(115,845,330)
تكلفة عقود الخدمات		**(615,135)**	(615,861)	**(1,706,757)**	(2,180,362)
		(38,014,230)	(37,624,127)	**(116,224,032)**	(118,025,692)
مجمل الربح		**8,030,300**	7,562,970	**24,381,611**	23,464,290
إيرادات تشغيلية أخرى		**2,186,244**	2,089,202	**7,314,282**	7,225,504
مصاريف عمومية وإدارية وبيعية		**(7,330,510)**	(6,960,752)	**(22,197,800)**	(21,094,945)
إستهلاك وإطفاء		**(1,787,809)**	(1,774,149)	**(5,348,945)**	(5,221,309)
ربح التشغيل		**1,098,225**	917,271	**4,149,148**	4,373,540
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	4	**503,458**	579,908	**908,392**	(367,278)
ربح (خسارة) بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية		**1,743**	822	**3,057**	(218,924)
صافي مخصصات (محملة) لم يعد لها ضرورة		**-**	(748,281)	**300,000**	(73,623)
مصاريف تمويلية		**(2,434,797)**	(2,394,381)	**(7,299,807)**	(6,590,352)
خسارة الفترة		**(831,371)**	(1,644,661)	**(1,939,210)**	(2,876,637)
الخاص بـ :					
مساهمي الشركة الأم		**(839,306)**	(1,618,913)	**(2,002,653)**	(2,888,390)
الحصص غير المسيطرة		**7,935**	(25,748)	**63,443**	11,753
		(831,371)	(1,644,661)	**(1,939,210)**	(2,876,637)
		فلس	فلس	**فلس**	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	10	**(3)**	(5.79)	**(7.17)**	(10.34)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

	إيضاحات	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2024	2023	**2024**	2023
خسارة الفترة		**(831,371)**	(1,644,661)	**(1,939,210)**	(2,876,637)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):					
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف:					
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(65,228)**	13,660	**(79,585)**	(67,028)
حصة المجموعة من (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	4	**(1,248,057)**	3,713,067	**(1,469,479)**	8,152,071
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف:					
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	-	2,500,156
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) لشركات زميلة	4	**11,109,105**	(12,390,064)	**4,961,329**	(2,567,015)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للفترة		**9,795,820**	(8,663,337)	**3,412,265**	8,018,184
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للفترة		**8,964,449**	(10,307,998)	**1,473,055**	5,141,547
الخاص بـ :					
مساهمي الشركة الأم		**8,956,514**	(10,282,250)	**1,409,612**	5,129,794
الحصص غير المسيطرة		**7,935**	(25,748)	**63,443**	11,753
		8,964,449	(10,307,998)	**1,473,055**	5,141,547

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	فائض إعادة تقييم	أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	أرباح مرحلة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2024	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	53,392,901	(45,728,164)	(2,837,328)	(2,276,470)	3,014,575	37,395,658	(164,775)	37,230,883
(خسارة) ربح الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,002,653)	(2,002,653)	63,443	(1,939,210)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للفترة	-	-	-	-	-	3,491,850	-	(79,585)	-	3,412,265	-	3,412,265
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للفترة	-	-	-	-	-	3,491,850	-	(79,585)	(2,002,653)	1,409,612	63,443	1,473,055
أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	645,871	-	-	-	645,871	-	645,871
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	(343,602)	-	-	-	343,602	-	-	-
الرصيد كما في 30 سبتمبر 2024	**28,941,439**	**(2,593,571)**	**2,741,138**	**2,741,138**	**53,049,299**	**(41,590,443)**	**(2,837,328)**	**(2,356,055)**	**1,355,524**	**39,451,141**	**(101,332)**	**39,349,809**
الرصيد كما في 1 يناير 2023	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	53,723,833	(50,996,293)	(3,538,159)	(1,837,307)	22,326,192	51,508,410	(204,411)	51,303,999
(خسارة) ربح الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,888,390)	(2,888,390)	11,753	(2,876,637)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للفترة	-	-	-	-	-	5,585,056	2,500,156	(67,028)	-	8,018,184	-	8,018,184
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للفترة	-	-	-	-	-	5,585,056	2,500,156	(67,028)	(2,888,390)	5,129,794	11,753	5,141,547
أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	491,102	-	-	-	491,102	-	491,102
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	(226,411)	-	-	-	226,411	-	-	-
الرصيد كما في 30 سبتمبر 2023	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	53,497,422	(44,920,135)	(1,038,003)	(1,904,335)	19,664,213	57,129,306	(192,658)	56,936,648

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

	إيضاحات	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
خسارة الفترة		**(1,939,210)**	(2,876,637)
تسويات:			
إستهلاك وإطفاء		**5,348,945**	5,221,309
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	4	**(908,392)**	367,278
(ربح) خسارة بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية		**(3,057)**	218,924
صافي مخصصات (لم يعد لها ضرورة) محملة		**(300,000)**	73,623
مصاريف تمويلية		**7,299,807**	6,590,352
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**437,779**	408,318
		9,935,872	10,003,167
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**(1,014,254)**	(708,154)
مخزون		**(35,930)**	(1,493,613)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**2,627,051**	33,096
التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية		**11,512,739**	7,834,496
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة		**(466,567)**	(449,469)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**11,046,172**	7,385,027
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات		**(1,926,688)**	(3,944,853)
المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية		**3,057**	736,382
صافي الحركة على وديعة لأجل		**-**	800,859
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(1,923,631)**	(2,407,612)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
صافي الحركة على تسهيلات بنكية		**(3,116,302)**	(1,662,433)
صافي الحركة على دائنو مرابحات		**750,343**	139,125
المحصل من إصدار سندات دين		**-**	3,156,867
المدفوع من إلتزامات عقود إيجار	7 – ب	**(3,866,483)**	(3,440,974)
مصاريف تمويلية مدفوعة		**(5,920,505)**	(5,357,968)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(12,152,947)**	(7,165,383)
تعديلات ترجمة عملات اجنبية		**28,653**	78,799
صافي النقص في نقد في الصندوق ولدى البنوك		**(3,001,753)**	(2,109,169)
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة		**5,046,251**	7,079,452
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة		**2,044,498**	4,970,283

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. ان الشركة الأم مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 30225 بتاريخ 22 سبتمبر 1980.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- انشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الإستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
  - الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
  - تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
  - إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
  - الاستثمار العقاري.
  - استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 31 ديسمبر 2024.

2- أسس الاعداد

لقد أعدت هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية". إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للفترة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية السنوية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى تم إصدارها وغير جارية التأثير. إن التعديلات والتفسيرات الأخرى التي تنطبق لأول مرة في 1 يناير 2024، ليس لها تأثير مادي على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للمجموعة.

إن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لا تتضمن جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لبيانات مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ويجب أن يتم الأطلاع عليها بالمقارنة مع البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وترى الإدارة أنه قد تم إدراج جميع التعديلات المتمثلة في الاستحقاقات العادية المتكررة والتي تعتبر ضرورية لعرض عادل للمعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة. إن نتائج الأعمال للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 لا تعتبر بالضرورة مؤشراً عن نتائج الأعمال التي يمكن توقعها للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024.

3- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الإعتيادي كالمساهمين والشركات الزميلة وشركات تحت سيطرة مشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات قد تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

			المجموع		
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف:	مساهمين	شركات تحت سيطرة مشتركة وأطراف أخرى	**30 سبتمبر 2024**	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
مستحق من طرف ذي صلة – الجزء المتداول	-	-	**-**	-	120,000
مستحق من طرف ذي صلة – الجزء غير المتداول	-	-	**-**	-	4,462,120
مستحق إلى أطراف ذات صلة	-	(207,450)	**(207,450)**	(207,450)	(207,450)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	(345,621)	**(345,621)**	(571,893)	(565,361)
دائنو سندات دين (إيضاح 8)	(10,001,039)	-	**(10,001,039)**	(9,835,317)	(9,764,044)

إن المستحق من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة ولا يوجد له تاريخ استحقاق محدد.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع:	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2024	2023	**2024**	2023
مصاريف عمومية وإدارية وبيعية – شركات تحت سيطرة مشتركة وأطراف أخرى	**352,691**	511,578	**1,141,578**	1,751,708
مصاريف تمويلية لسندات دين – مساهمين	**170,728**	165,882	**564,456**	331,764

مزايا أفراد الإدارة العليا:	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2024	2023	**2024**	2023
رواتب ومزايا اخرى قصيرة الأجل	**121,854**	168,792	**408,698**	419,818
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	**5,546**	9,692	**19,675**	25,849
	127,400	178,484	**428,373**	445,667

4- استثمار في شركات زميلة

إن الحركة خلال الفترة / السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الرصيد في بداية الفترة / السنة	**98,846,088**	104,465,918	104,465,918
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**908,392**	(8,707,959)	(367,278)
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	**3,491,850**	4,845,075	5,585,056
حصة المجموعة من التغير في حقوق ملكية شركة زميلة	**645,871**	423,054	491,102
خسائر الإنخفاض في القيمة	**-**	(2,180,000)	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**103,892,201**	98,846,088	110,174,798

كما في 30 سبتمبر 2024، فإن بعض الأسهم في الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 37,540,889 دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 32,324,836 دينار كويتي، 30 سبتمبر 2023: 35,344,465 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ومرابحات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 5 و6).

إن الإلتزامات المحتملة عن القضايا تخص "شركة أجيلتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.) هي كما يلي:

1. **تجديد عقود تأجير الأراضي مع الهيئة العامة للصناعة الكويت:**

تتضمن العقارات الاستثمارية المتعلقة بالشركة الزميلة بعض العقارات المستأجرة من الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت والتي تبلغ قيمتها الدفترية 190,988 ألف دينار كويتي بيانها كالتالي:

1. أرض بمساحة 805,712 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 77,966 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب / 80/6/61) - الصادر في عام 1980 – محل العقد رقم 60.
2. أرض بمساحة 150,000 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 11,754 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ ف 99/10/287/21) - الصادر في عام 1999 - محل العقد رقم 211.
3. أرض بمساحة 1,625,000 متر مربع في منطقة ميناء عبدالله (قسائم رقم 3 و4 و5) بقيمة دفترية قدرها 66,057 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ 78/11/10) - الصادر في عام 1981 - محل العقد رقم 208.
4. أرض بمساحة 200,000 متر مربع في منطقة أمغره الصناعية بقيمة دفترية قدرها 6,821 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (ل.ش.ب /86/10/83) - الصادر في عام 1986 - محل العقد رقم 2002/19.
5. أرض بمساحة 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة بقيمة دفترية قدرها 28,390 ألف دينار كويتي مستأجرة بموجب الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1949-930/11) - الصادر في عام 1978 - محل العقد رقم 2003/8.

تم استئجار الأراضي المذكورة أعلاه لتطوير مرافق التخزين (الجافة وذات التحكم في درجة الحرارة) والمناطق الحرفية والمساحات المفتوحة لصف الشاحنات وما شابه ذلك.

في 21 نوفمبر 2022، أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (12/1259) خلال اجتماعه رقم (48-2022/3) والذي قرر ما يلي:

أ. عدم تجديد أو تمديد عقود الإيجارات التلقائية لمرافق التخزين والخدمات المساندة المرتبطة بها تلقائيا بعد انتهاء مدتها بحيث سيتم طرح الأراضي من خلال مزايدة عامة بين الشركات المتخصصة بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة وتحسين الحوكمة.
ب. عدم تخصيص أي أرض لأغراض التخزين إلا بعد الرجوع والتنسيق مع جهاز متابعة أداء الحكومة.

لاحقاً أصدرت الهيئة العامة للصناعة إعلانًا عامًا عبر وسائل الإعلام الإخبارية والذي نُشر أيضًا في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" تحت الرقم 1618 في 15 يناير 2023 بشأن إنهاء العقود المشار إليها أعلاه. وفي 15 يناير 2023، أصدرت الشركة الزميلة إنذار لجميع اعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للصناعة بضرورة الرد ونفي مضمون هذه الإعلانات. كما أرسلت الشركة الزميلة تحذيرًا آخر إلى الهيئة العامة للصناعة في 25 يناير 2023، ردًا على الانذار الذي أرسلته الأخيرة في 18 يناير 2023. تقدمت الشركة الزميلة بالقضايا التالية أمام محكمة أول درجة ضد الهيئة العامة للصناعة، مؤكدة موقفها من أن العقود الإيجارية قد تم تجديدها وطالبت المحكمة بمنع الهيئة العامة للصناعة والجهات التابعة لها من التعرض للشركة الزميلة بخصوص حيازتها وانتفاعها بالأراضي المذكورة أعلاه.

أقامت الشركة الزميلة الدعاوى بناءً على شروط العقود المذكورة آنفاً ومحاضر الاجتماعات والمراسلات المتبادلة وأحكام القوانين والقرارات السارية في هذا الصدد.

1. القضية رقم 2023/14 تجاري، مدني، حكومة/27، المتعلقة بالعقد رقم 60 لموقع الصليبية بمساحة 805,712 متر مربع. قامت محكمة أول درجة في 16 فبراير 2023 برفض الدعوى. قامت الشركة الزميلة باستئناف الحكم بموجب الاستئنافات أرقام 1480 و1482 و1449 تجاري استئناف، مدني، حكومة / 10 لسنة 2023. وقد صدر الحكم في تلك الاستئنافات بجلسة 5 نوفمبر 2023 بالرفض والتأييد. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف أمام محكمة بالتمييزات أرقام 18/ 35 / 38 لسنة 2024 تمييز تجاري/1.

2. القضية رقم 2023/9 تجاري، مدني، حكومة/28، المتعلقة بالعقد رقم 211 لموقع الصليبية بمساحة 150,000 متر مربع. صدر حكم أول درجة في 18 يونيو 2023 بعدم الاختصاص وإحالة إلى الدائرة إداري/2 تحت رقم 2023/4155 إداري/2. وبتاريخ 27 ديسمبر 2023 وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2023/3340 تجاري مدني حكومة/9، وقد صدر حكم الاستئناف بجلسة 14 نوفمبر 2023 بعدم جواز الاستئناف، وقد تم إقامة دعوي ثانية من الشركة الزميلة بشأن العقد رقم (211) موقع الصليبية وقيدت برقم 622 لسنة 2024 تجاري مدني كلي حكومة/23 ومازالت منظوره أمام محكمة أول درجة، وفي تاريخ 11 يونيو 2024 صدر حكم تمهيدي من المحكمة الكلية بالإحالة إلى إدارة الخبراء وقد حجزت للتقرير بجلسة 10 ديسمبر2024.

3. القضية رقم 2023/19 تجاري، مدني، حكومة/9، المتعلقة بالعقد رقم 208 لموقع ميناء عبد الله بمساحة 1,625,000 متر مربع. وقد صدر حكم محكمة أول درجة في تاريخ 24 يناير 2024 برفض الدعوى الأصلية وفي الفرعية لصالح الهيئة، ومن ثم قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم بالاستئنافي رقمي 1119 و1146 لسنة 2024. وأقامت الهيئة الاستئناف رقم 1049 لسنة 2024 استئناف تجاري مدني حكومة/ 2 ومحدد لنظره بجلسة 15 ديسمبر 2024.

4. القضية رقم 2023/12 تجاري مدني، حكومة/20، بشأن العقد رقم 2002/19 لموقف شاحنات في منطقة أمغرة الصناعية، بمساحة 200,000 متر مربع. قد حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوي في 28 فبراير 2023. واستأنفت الشركة الزميلة الحكم بالاستئنافات أرقام 1613، 1649، 1654، 1663 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/5. وفي تاريخ 14 يونيو 2023 صدر قرار بالوقف التعليقي لحين الفصل في طلب رد القضاة رقم 13 لسنة 2023، وفي تاريخ 16 يوليو 2023 حكم برفض طلب الرد، وقد صدر حكم الاستئناف بجلسة 13 مارس 2024 بالرفض والتأييد وتم الطعن على حكم الاستئناف من الشركة الزميلة بالتمييزات أرقام 2043، 2148، 2211، 2215 لسنة 2024 تمييز تجاري/7.

5. القضية رقم 2023/29 تجاري، مدني، حكومة / 7 بشأن العقد رقم 2003/8، موقع الدوحة بمساحة قدرها 941,420 متر مربع. صدر حكم محكمة أول درجة في 19 مارس 2023 لصالح الشركة الزميلة بإثبات العلاقة التعاقدية بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة لمدة عشرين عامًا تبدأ من 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2042 على مساحة قدرها 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة، محل العقد رقم 2003/8 المؤرخ في 12 أغسطس 2003 وبذات الشروط والأحكام. فقامت الهيئة العامة للصناعة باستئناف حكم أول درجة بالاستئناف رقم 1762 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/1. وفي تاريخ 18 يونيو 2023، حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييزات أرقام 3897، 3949، 4145 لسنة 2023 تمييز تجاري /1.

كما قامت الهيئة العامة للصناعة بإقامة دعاوي ضد الشركة الزميلة فيما يخص العقود أرقام 208 لموقع ميناء عبدالله و211 لموقع الصليبية و8 لموقع الدوحة، و60 لموقع مخازن الصليبية.

وبانتظار الأحكام النهائية للقضايا المذكورة أعلاه فان ادارة الشركة الزميلة لن تتمكن من تحديد القيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية كما في 30 سبتمبر 2024.

2. النزاع مع شركة الخطوط الجوية العراقية (IAC)

شركة أفييشن سيرفس (عراق) ليمتد(ASIL) ، شركة تابعة بشكل غير مباشر ومملوكة جزئيا من الشركة الزميلة، هي طرف في اتفاقية امتياز مع شركة IAC لتقديم خدمات المناولة الأرضية ووقود الطائرات ("اتفاقية الامتياز"). ووفقًا لاتفاقية الامتياز، أنشأ الطرفان شركة مستقلةً في العراق تدعى منزيز لخدمات الطيران ذ.م.م. (مسجلة باسم الشركة العراقية المتحدة للمطارات وخدمات المناولة الأرضية المحدودة)("MASIL") ، وذلك لتنفيذ الخدمات وفق اتفاقية الامتياز.

في 20 أكتوبر 2022، باشرت ASIL اجراءات تحكيم في مركز دبي للتحكيم الدولي ("DIAC") ضد IAC وذلك بموجب القضية رقم 2022/239، حيث طلبت، من بين عدة أمور، تعويضات ضد شركة الخطوط الجوية العراقية بسبب مخالفة اتفاقية الامتياز، بما في ذلك المصروفات المرتبطة بالخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الامتياز وذلك بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي كما وخسارة الأرباح التي تكبدتها ASIL بمبلغ 81 مليون دولار أمريكي. ولم تقدم IAC أي رد على طلب التحكيم، وفي 28 أكتوبر 2023، أكدت DIAC تعيين رئيس هيئة التحكيم. وعقدت الأطراف اجتماعها الأول، وكانت كما في 31 ديسمبر 2023 بصدد الاتفاق على الجدول الزمني الإجرائي.

فيما بعد، بدأت IAC إجراءات أمام المحكمة التجارية في العراق تسعى من خلالها، من بين عدة أمور، إلى إلغاء تسجيل شركة MASIL، وإلغاء اتفاقية المساهمين المبرمة بين ASIL و IAC (كمساهمين في MASIL) و(MASIL كشركة) وإلى تعويض مالي مبالغ فيه كثيراً دون تقديم أي أدلة موضوعية. وبتاريخ 17 أكتوبر 2023، قررت المحكمة اختتام جلسات الدعوى التجارية رقم 2023/1 المرفوعة منIAC ، وبعدها قررت رفض الدعوى. هذا، واستأنفت شركة IAC قرار المحكمة الكلية أمام المحكمة العليا. وأيدت المحكمة العليا قرار المحكمة الكلية ورفضت دعوى شركة .IAC علما بأن قرار المحكمة العليا نهائي وملزم.

وبناءً على طلبASIL ، أوقفت المحكمة القضية التجارية رقم 2023/2 للتحكيم لحين البت بالتحكيم سندا للمادة 253(3) من قانون الإجراءات المدنية العراقي.

وفي أوائل يناير 2024 توصلت ASIL و MASILو IACإلى اتفاقية اتفق الطرفان بموجبها على حل القضايا موضوع النزاعات القائمة بينهما ودياً. وبموجب التسوية دفعت شركة IAC الى شركة ASIL مبلغ وقدره 9.6 مليون دولار أمريكي.

وبموجب الاتفاقية وافقت ASIL على إلغاء تحكيم DIAC ووافقت IAC على سحب المطالبات التي قدمتها أمام المحكمة التجارية في العراق.

3. ناس أفغانستان ضد هيئة الطيران المدني الأفغانية، ووزارة النقل والطيران المدني الأفغانية وشركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة (قضية المحكمة الجنائية الدولية رقم ELU1 /AYZ / 2580)

قدمت شركة ناس إخطاراً بالتحكيم في المسألة المذكورة أعلاه في نوفمبر 2020، وتشمل المطالبات (1) فشل المدعى عليهم في تنفيذ حق شركة ناس الحصري في تقديم خدمات المناولة الأرضية في المطارات الأفغانية؛ (2) الإنهاء غير القانوني لاتفاقية الامتياز؛ (3) الاستيلاء على معدات وعمليات شركة ناس ومصادرتها؛ و(4) صرف ضمان التنفيذ بشكل غير قانوني. هذا، وتم تشكيل هيئة تحكيمية مؤلفة من الأساتذة الدكتور محمد س. عبد الوهاب ولورنس شور وكالين معوض (رئيسة)، وبعد جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية، أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 16 ديسمبر 2022 لصالح شركة ناس ومنحتها تعويضات، بالإضافة إلى أتعاب المحاماة ومصروفات التحكيم، وذلك بقيمة 27.7 مليون دولار أمريكي تقريباً بالإضافة إلى فوائد عقب منح القرار والمتراكمة سنوياً بمعدل الليبور + 2%. ومؤخرًا، حصلت شركة ناس على أمر رجائي "ex parte" من محكمة المملكة المتحدة صادر من دون إشعار إلى شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة بصفتها المدعى عليه بموجب شروط القرار الصادر عن الغرفة التجارية الدولية. ويسمح هذا الأمر لشركة ناس بتنفيذ القرار الصادر عن غرفة التجارة الدولية (بقدر ما ينطبق على شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة) بنفس الطريقة التي يتم بها تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة؛ وقد تم ابلاغ شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة بهذا الأمر وقد أصبح قابلاً للتنفيذ. هذا، ويقدم المستشار القانوني المستقل لشركة ناس المشورة للشركة بشأن تنفيذ قرار التحكيم.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة بالاعتبار أي تعديل في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

4. تسييل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسييل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسييل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسييلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً .

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف بالاستئناف رقم 1923 لسنة 2014 إداري/4، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعنين رقمي 1480 و1487 لسنة 2015. وبتاريخ 25 سبتمبر 2019 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 24 مايو 2021، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية شركة جلوبال كليرنج في التعويض المطالب به.

بتاريخ 11 مايو 2022، تم حسم هذا الموضوع نهائياً بصدور هذا الحكم في الطعون أرقام 1480 و1487 لسنة 2015 تمييز إداري/41 أمام محكمة التمييز، حيث قضت بإلزام الإدارة العامة للجمارك برد مبلغ قدره 5,561 ألف دينار كويتي لشركة جلوبال كليرينج من أصل مبلغ الكفالة المسيلة، وانتهت الطعون أعلاه فيما عدا ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف والذي قضى بإلزام المدعى عليه الثاني "مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته" بأن يؤدي إلى الشركة المدعية "شركة جلوبال كليرينج" مبلغاً مقداره 58,927 ألف دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً على كلا المبلغين اعتباراً من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً.

قامت إدارة شركة جلوبال كليرنج بالدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك حالياً من أجل تحقيق المصلحة الأفضل لمساهمي شركة جلوبال كليرنج، وبناء عليه، قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج عدم إدراج أي تعديلات في البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالحكم أعلاه بانتظار نتيجة هذه المفاوضات.

5. الدعاوى القضائية مع الإدارة العامة للجمارك - الاستئنافان أرقام 1927 و1933 لعام 2018

إضافة لذلك، وفيما يتعلق بالنزاعات القائمة بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك والتي كان هناك مطالبات من كلا الطرفين ضد بعضهما البعض فيما يتعلق بتطوير أليات المشروع بالمنافذ الجمركية، أقامت شركة جلوبال كليرنج القضية رقم 2014/760 إداري/6 ضد الإدارة العامة للجمارك بطلب ندب خبراء وزارة العدل للاطلاع على نظام الحاسب الآلي بالإدارة العامة للجمارك لبيان مقدار رسوم مناولة السيارات؛ ووجهت الإدارة العامة للجمارك دعوى فرعية بطلب التزام شركة جلوبال كليرنج بلائحة الأسعار المرفقة بالعقد.

كما أقامت الإدارة العامة للجمارك القضية رقم 2014/4242 إداري/6 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إنشاء صندوق تطوير آليات المشروع وأن تؤدي شركة جلوبال كليرنج للجمارك مبلغ 500 ألف دينار كويتي عن تطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية بصفة دورية، وبإلزام الشركة أن تؤدي للإدارة العامة للجمارك مبلغاً قدره 21,242 ألف دينار كويتي عن الغرامات المستحقة على الشركة اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005، وأن تؤدي شركة جلوبال كليرنج للجمارك مبلغاً قدره 50 ألف دينار كويتي عن المخصص السنوي للصندوق .

كذلك أقامت الإدارة العامة للجمارك عدة دعاوى تم ضمها إلى القضايا المرفوعة من شركة جلوبال كليرنج وهذه القضايا هي على النحو التالي :

القضية رقم 2014/4246 إداري/6 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 1,805 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من أغسطس 2006 حتى أغسطس 2011، وإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 2,025 ألف دينار كويتي فروق مستحقة لأتعاب مدير المشروع عن الفترة من أغسطس 2011 حتى أغسطس 2014، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 42,991 ألف دينار كويتي عن الفروق المستحقة عليها اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005 نتيجة تخلفها عن سداد أتعاب مدير المشروع مع غرامة التأخير التراكمية بواقع 1% اسبوعياً، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج بتوريد الدفعات الشهرية المستحقة لأتعاب مدير المشروع حتى نهاية العقد.

القضية رقم 2014/2738 إداري/ 6 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 5,853 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من تاريخ أغسطس 2006 إلى أكتوبر 2010 مع غرامة تأخير تراكمية والفوائد القانونية بنسبة 7% سنويًا والقضية رقم 2015/3276 إداري/ 6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات طلباته في الدعوى رقم 2014/4242 إداري/ 6؛ والقضية رقم 2015/3280 إداري/ 6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات الطلبات الواردة بالدعوى رقم 2014/4246 إداري/ 6.

وقد تم ضم جميع تلك القضايا إلى بعضها ليصدر فيهم جميعا حكماً واحداً؛ وبتاريخ 25 سبتمبر 2018، صدر الحكم برفض جميع الدعاوى.

طعن على الحكم كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بموجب الاستئنافيين رقمي 1927 و2018/1933، إداري عقود وطعون أفراد/2. وبتاريخ 26 سبتمبر 2022 حكمت المحكمة اولاً: بانتهاء الخصومة في الاستئناف الأول وألزمت الشركة المستأنفة المصروفات وعشرة دنانير مقابل اتعاب المحاماة. ثانياً: بقبول الاستئناف الثاني شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه قضاءه في الطلبات من الأول حتى الرابع والقضاء مجدداً بإلزام الشركة المستأنف ضدها بإنشاء صندوق تطوير المشروع موضوع عقد المزايدة رقم أج/ش م/2004/1/ 2005 موضوع التداعي وبأن تؤدي لجهة الإدارة المستأنفة مبلغ مقداره 12,443 ألف دينار كويتي، وبرفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من طلبات.

قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقم 3995 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت إلغاء الحكم ورفض الدعوى وضمنت الطعن طلباً بوقف التنفيذ حتى يتم البت في الطعن. كما قامت الادارة العالمة للجمارك بالطعن على هذا الحكم بموجب التمييز رقم 4023 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت زيادة قيمة التعويض، وبجلسة 12 أبريل 2023 نظرت محكمة التمييز طلب وقف النفاذ وقررت بتلك الجلسة وقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في موضوع الطعن، وقد قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج (بعد استشارة المستشار القانوني للمجموعة) عدم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة انتظارا للحكم النهائي من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حاليًا أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني للمجموعة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة.

6. مطالبات شركة أي سي أس لخدمات التفتيش والرقابة ضد الأرجنتين

في 21 يوليو 2014، قدمت شركة أي سي أس لخدمات التفتيش والرقابة المحدودة (ICS) وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، إشعارًا بالتحكيم ضد جمهورية الأرجنتين ("المدعى عليها") لانتهاك المدعى عليها لالتزاماتها بموجب المادة 2 من الاتفاقية الثنائية بين المملكة المتحدة والأرجنتين فيما يتعلق بالاتفاقية المبرمة بين المدعية ووزارة الاقتصاد والمالية العامة الأرجنتينية، المعروفة سابقًا باسم وزارة الاقتصاد والأشغال العامة والخدمات ("MECON") في 11 مارس 1998. تتعلق هذه الاتفاقية بالخدمات مقدمة من ICS كجزء من برنامج يخضع لإشراف الحكومة والذي بموجبه تتم معاينة البضائع المخصصة للاستيراد إلى الأرجنتين قبل شحنها إلى الأرجنتين. وطلبت ICS تعويضًا عن الخسائر المتكبدة بسبب الانتهاكات المزعومة لاتفاقية الاستثمار الثنائية.

في 29 أبريل 2024، قضت المحكمة بتعويض شركة ICS بمبلغ قدره 165.9 مليون دولار أمريكي، حيث كان المبلغ الأساسي 9.7 مليون دولار بالإضافة إلى الفوائد. بناءً على ذلك، تسعى الشركة الزميلة الآن لتنفيذ الحكم ضد الطرف المدعى عليه.

في 29 مايو 2024، قدمت الأرجنتين طلبًا لتصحيح خطأ حسابي في الحكم النهائي بموجب المادة 38 من قواعد الأونسيترال لعام 2010. يؤدي الخطأ الحسابي إلى تخفيض المبلغ الأساسي المستحق لشركة ICS بمقدار 46 ألف دولار أمريكي. مع الفوائد، يؤدي التصحيح إلى تقليل مبلغ التعويض المستحق لشركة ICS في تاريخ الحكم بمقدار 723.8 ألف دولار أمريكي ليصبح 165.1 مليون دولار أمريكي. لم تعترض شركة ICS على تصحيح الخطأ الحسابي. في 12 يوليو 2024، أصدرت المحكمة قرارها بتأكيد تصحيح الحساب الذي قدمته الأرجنتين. ولازال للأرجنتين الحق بالإعتراض على هذا القرار أمام المحاكم الهولندية.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة فى الاعتبار أية تعديل في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الشركة الزميلة طرف في العديد من المطالبات والدعاوي القضائية العوضية ويرى المستشار القانوني للمجموعة بأن هذه الأمور لن يكون لها تأثيراً جوهريا على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

7. قضية كورك

مطالبة اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسيد") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، بإخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة البالغ أكثر من 380 مليون دولار أمريكي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضا المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم المقدم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017، حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018 .

تم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتقسيم الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي تختص بها الولاية القضائية للمحكمة. وقد تقدمت المدعى عليها بمذكرة دفاع بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد الشركة الزميلة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت إلزام الشركة الزميلة بمصروفات التحكيم بقيمة حوالي 5 ملايين دولار أمريكي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت الشركة الزميلة بطلب إلغاء القرار لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. بتاريخ 22 سبتمبر 2021، قام مركز تسوية منازعات الاستثمار بتشكيل لجنة للفصل في طلب الشركة الزميلة لإلغاء القرار. وقد اجتمعت اللجنة في 22 نوفمبر 2021 وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً للإجراءات في 24 نوفمبر 2021، ووفقاً للجدول الزمني الإجرائي، قدمت الشركة الزميلة مذكرتها في 22 ديسمبر 2021 وقامت جمهورية العراق بتقديم مذكرة دفاعها في 22 أبريل 2022. وانعقدت جلسات المحكمة في 15 و16 نوفمبر 2022. وفي 8 فبراير 2024، أصدرت اللجنة قرارها الذي ألغت بموجبه الحكم الأساسي جزئياً على سند أن المحكمة أخطأت في الحكم بشأن مطالبة أجيليتي بالتنفيذ، وبالتالي، ارتكبت خطأً قابلاً للإبطال. وعليه، ستقوم الشركة الزميلة بإعادة تقديم مطالبات جديدة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق. وبناءً عليه في 8 يوليو 2024، قامت الشركة بإعادة تقديم طلباتها أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق. وتم تسجيل الطلب وسيتم تأليف هيئة تحكيم جديدة في الأشهر المقبلة.

دعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان

هذا، وفي سياق منفصل، بتاريخ 31 مايو 2021، تقدمت شركة الكازار كابيتال المحدودة ("الكازار")، وهي شركة تابعة للمجموعة، بدعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان، وهي وحدة سياسية تابعة لحكومة العراق، وذلك سندا لبنود ضمان سيادي وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركة الزميلة. وبتاريخ 24 يناير 2022، رفضت المحكمة الكلية مطالبات شركة الكازار على سند أنه، ومن بين أسباب أخرى، لم تتمكن شركة الكازار من إثبات أنها منحت قرضاً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي إلى كورك والذي كانت تسعى بشأنه للحصول على تعويضات بموجب الضمان السيادي. وبتاريخ 16 فبراير 2022، استأنفت شركة الكازار الحكم أمام محكمة الاستئناف الكويتية، وبتاريخ 19 أبريل 2022، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة الكازار بمنحها تعويضات بقيمة 490 مليون دولار أمريكي ("الحكم الكويتي") ضد حكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى فائدة سنوية قدرها 7% حتى تاريخ الدفع الفعلي. وفي 2 مايو 2023، أصدرت محكمة التمييز الكويتية قرارا بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الكويتية، وذلك بانتظار الفصل في النزاع، وفي 30 يناير 2024، رفضت محكمة التمييز الكويتية استئناف حكومة إقليم كردستان وأيدت الحكم الكويتي.

بناءً على ذلك، بدأت شركة الكازار إجراءات تنفيذ الحكم الكويتي. وفي يناير 2023، بدأت الإجراءات أمام محكمة مقاطعة الولايات المتحدة في المنطقة الجنوبية من نيويورك سعياً للحصول على أمر للاعتراف بالحكم الكويتي وتنفيذه ("الإجراءات في المنطقة الجنوبية من نيويورك"). وفي أبريل 2024، أوقفت المحكمة الأمريكية تنفيذ الإجراءات في انتظار نتيجة الإجراءات في الكويت. وبعد ذلك في يوليو 2024، رفعت المحكمة الأمريكية الوقف ووضعت جدولاً زمنيًا للإحاطة. تقدمت حكومة إقليم كردستان بطلب لرفض الإجراءات في المنطقة الجنوبية من نيويورك بالارتكاز على أسس قانونية. من جهتها تقدمت شركة الكازار بطلب منفصل إلى المحكمة الأمريكية لإصدار حكم مستعجل لصالحها (أي؛ حكم يمنح شركة الكازار الانتصاف الذي طلبته). تم الانتهاء من إعداد الإحاطة بشأن هذه الطلبات في نهاية أكتوبر 2024 وستستمع المحكمة إلى المرافعات بشأن هذه الطلبات في 13 نوفمبر 2024.

في ديسمبر 2022، بدأت شركة الكازار في سياق منفصل إجراءات التنفيذ في فرنسا. وفي 20 نوفمبر 2023، قدمت حكومة إقليم كردستان مذكرة دفاعها. وفي 27 فبراير 2024، قدمت شركة الكازار مذكرة ردها، وبعد ذلك أمرت المحكمة حكومة إقليم كردستان بتقديم مذكرة ردها في 27 مارس 2024.

في 26 مارس 2024، أبلغت حكومة إقليم كردستان المحكمة بأنها قدمت طلبًا لإعادة النظر أمام المحاكم الكويتية - سعياً لإلغاء الحكم الكويتي - وعلى هذا الأساس طلبت تمديدًا للوقت لتقديم مذكرتها الجوابية. في 29 مارس 2024، وافقت المحكمة في الإجراءات الفرنسية على طلب حكومة إقليم كردستان بالتمديد، وأمرت بتقديم مذكرتها الجوابية في 11 سبتمبر 2024. تم رفض طلب إعادة النظر أمام المحاكم الكويتية في 9 يوليو 2024.

في 10 سبتمبر 2024، قدمت حكومة إقليم كردستان مذكرتها الجوابية، إلى جانب طلب بوقف الإجراءات. قدمت شركة الكازار والشركة ردهما على طلب حكومة إقليم كردستان بوقف الإجراءات في 8 أكتوبر 2024، وبعد ذلك حددت المحكمة موعدًا للمرافعة الشفوية في 13 نوفمبر 2024.

وفي انتظار النتيجة النهائية لإجراء التنفيذ والشكوك حول توقيت وتحديد الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

التحكيم بشأن سند الإخلاء

في 24 فبراير 2023، بدأت كورك تيليكوم إجراءات تحكيمية ضد شركة الكازار، سعياً لإصدار أمر قضائي دائم يمنعها من تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان في الكويت ودولياً. هذا، وتدعي كورك تيليكوم أن الحصول على الحكم الكويتي وتنفيذه هو مخالف لسند إخلاء طرف الذي أبرمته شركة الكازار في عام 2011، والذي كانت الاخيرة قد أخلت بموجبه التزامات كورك تيليكوم في اتفاقية القرض القابل للتحويل. وتسعى كورك تيليكوم أيضاً إلى الحصول على إدلاءات مختلفة، بما في ذلك إدلاءات بأن شركة الكازار خالفت العقد وأن كورك تيليكوم ليست مسؤولة بموجب اتفاقية القرض القابل للتحويل، وأشارت كورك تيليكوم أيضاً إلى أنها ستتقدم بطلب إلى المحكمة (فور تشكيلها) لإصدار أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي، في انتظار إصدار قرار نهائي في التحكيم. وتقدمت كورك تيليكوم بطلب تحكيم إلى سكرتارية غرفة التجارة الدولية في 24 فبراير 2023، وتم إعلانه الي شركة الكازار في 15 مارس 2023، وردت شركة الكازار على طلب التحكيم ("الرد") بتاريخ 15 مايو 2023. تم تشكيل الهيئة التحكيمية في 23 يوليو 2023. قدمت كورك تيليكوم صحيفة دعواها بتاريخ 18 أكتوبر 2023، وقدمت شركة الكازار طلب ضمان لتغطية التكاليف في 20 أكتوبر 2023 مع طلب وقف التنفيذ في 23 أكتوبر 2023. بتاريخ 21 ديسمبر 2023، منحت المحكمة شركة الكازار ضماناً لتغطية التكاليف، لكنها رفضت طلب وقف التنفيذ. طُلب من كورك توفير ضمان لتكاليف الكازار بمبلغ 1.35 مليون دولار أمريكي ("مبلغ الضمان") بحلول 18 يناير 2024، لكنها فشلت في القيام بذلك. وبالتالي، تم وقف تنفيذ الإجراءات تلقائيًا إلى أن قامت شركة كورك بدفع مبلغ الضمان متأخرًا في 18 مارس 2024.

استؤنفت الإجراءات الآن. قدمت شركة كورك طلبًا لإصدار أمر قضائي مؤقت في 28 مارس 2024 ("طلب الأمر القضائي"). وقدمت شركة الكازار مذكرة دفاعها في 23 أبريل 2024. انتهت مرحلة تقديم المستندات في 13 أغسطس 2024. وفي 30 أغسطس 2024، في سياق الأمر الإجرائي رقم 3، تم منح شركة تيليكوم العراق ضمانًا إضافيًا للتكاليف بمبلغ 220,000 دولار أمريكي فيما يتعلق بتكاليف الاعتراض على طلب شركة كورك لإصدار الأمر القضائي. قدمت شركة كورك مذكرة ردها في 26 سبتمبر 2024. اختتمت مرحلة تقديم المذكرات الخطية بشأن طلب إصدار الأمر القضائي في 14 أكتوبر 2024، وسيتم النظر في هذا الطلب في 13 نوفمبر 2024 على أن يتم إيداع الأوراق المطلوبة في 6 نوفمبر 2024. تقدمت شركة تيليكوم العراق بطلب إلى المحكمة لتمديد الوقت لتقديم مذكرتها الجوابية حتى 27 يناير 2025. في الوقت الحالي، لا تزال جلسة الاستماع إلى الأسس الموضوعية محددة في فبراير 2025.

هذا، وقبل تقديم طلب التحكيم سندا لسند الإخلاء، تقدمت كورك تيليكوم بطلب إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي لحين تشكيل هيئة التحكيم في تحكيم الإخلاء وتحديدها طلب مماثل للأمر القضائي الوقتي ("طلب الأمر الوقتي"). وتم تقديم طلب الأمر الوقتي في 20 يناير 2023 وأقرت شركة الكازار بإعلانها الطلب المذكور في 17 فبراير 2023، وبعد أن قدم الطرفان الأدلة والحجج الرئيسية، عُقدت جلسة الاستماع في طلب الأمر الوقتي بتاريخ 22 مارس 2023. وفي 13 يونيو 2023، أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي قرار برفض طلب الأمر الوقتي ومن ثم أصدرت في 26 يونيو 2023 أسباباً مكتوبة لرفض طلب الأمر الوقتي. هذا، وجرى منح شركة الكازار تكاليف طلب الأمر الوقتي وتم إجراء تقييم تفصيلي لهذه التكاليف الذي خلص الى طلب محكمة مركز دبي المالي العالمي في 28 يونيو 2024 من كورك دفع مبلغ 307،753 دولار أمريكي لشركة الكازار. الى اليوم لم تقم كورك بدفع التكاليف وجاري اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار.

نظراً لأن النزاع لا يزال معلقاً دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، فلا يمكن تقييم الأثر المالي لنتائج هذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية :

التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين

في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم أمام غرفة التجارة الدولية ضد شركة كورك الدولية (الإدارة) المحدودة ("كورك الدولية ") والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018، وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكوم العراق طلباً معدلاً لطلب التحكيم في 15 يناير2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكوم العراق مذكرة مطالبتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة كورك الدولية مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوقفت شركة تيليكوم العراق الإجراءات دون المساس بأصل الحق المدعي به.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكوم العراق نيابة عن نفسها وبالنيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020، قدمت شركة تيليكوم العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم ونيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة. هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكوم العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم في ديسمبر2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021، للفصل في طلب شركة تيليكوم العراق لمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في مثل هذا الطلب). وبموجب أمر مؤرخ في 16 مارس 2021 منحت المحكمة شركة تيليكوم العراق إذناً لتقديم معظم الطلبات الفرعية محل الخلاف وبتاريخ 23 أبريل 2021 قدمت الشركة المذكورة صحيفة الدعوى بشأن الأسس الموضوعية للمطالبة. ويعقد الطرفان جلسات استماع بشأن أساس الدعوى في الفترة ما بين 8 و16 مايو 2022. وتم عقد جلسات المحكمة بتاريخ 2 و3 أغسطس 2022. بتاريخ 20 مارس 2023، أصدرت المحكمة حكمها واستجابت لكامل مطالبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن المدعى عليهم انخرطوا في مخطط متعمد "لرشوة وإفساد مسؤولين" تابعين للجهة التنظيمية في قطاع اتصالات العراق من أجل الحصول على قرار خاطئ بمصادرة ملكية شركتي عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة في كورك تيليكوم. كما استجابت المحكمة لطلبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن سيروان صابر مصطفى بارزاني قد خالف التزاماته الائتمانية من خلال الانخراط في أعمال متعددة من التعاقد مع الذات وسوء السلوك، مما تسبب في ضرر للمدعيين.

وأمرت المحكمة المدعى عليهم، مجتمعين ومنفردين، بدفع مبلغ إجمالي قدره 1.65 مليار دولار أمريكي كتعويضات ومصروفات قانونية، بالإضافة إلى الفوائد، ويستحق مبلغ 1.329 مليار دولار لشركة انترناشونال هولدينج المحدودة، فيما يستحق مبلغ 318.7 مليون دولار أمريكي لشركة عراق تيليكوم المحدودة.

بتاريخ 10 أبريل 2023، تم تقديم طلب للاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم، ووافقت محكمة مركز دبي المالي العالمي على ذلك في 13 أبريل 2023 ("قرار التنفيذ"). هذا، ويقتضي إعلان قرار التنفيذ قبل أن يصبح قابلاً للتنفيذ. وفي 14 أبريل 2023، تم تقديم طلب للحصول على إذن لإعلان المدعى عليهم بقرار التنفيذ وبمستندات محكمة مركز دبي المالي العالمي ذات الصلة وذلك بوسائل بديلة، وتمت الموافقة على هذا الطلب من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي في 2 مايو 2023.

في 14 أبريل 2023، قدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة طلبا للحصول على إذن لتنفيذ قرار التحكيم وقرار التنفيذ لصالح ونيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب 12 مايو 2023.

في 28 أبريل 2023، تقدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لاستصدار قرار بتجميد عالمي ضد السيد بارزاني بقيمة المبلغ المدين به شخصياً لشركتي تيليكوم العراق وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة سندا للحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين (أي حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي). هذا، وعقدت جلسة رجائية (ex parte) في 11 مايو 2023 وتم إصدار أمر التجميد في 12 مايو 2023، وتم إعلان السيد بارزاني بأمر التجميد حيث أعرب عن استعداده للامتثال له، وقدم الإفصاح عن الأصول عبر إفادة خطية وما زال الطرفان يجريان مراسلات مستمرة بشأن مدى إفصاح السيد بارزاني وامتثاله لأمر التجميد، وبإمكان شركة عراق تيليكوم المحدودة التقدم إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر لمزيد من الإفصاح، أو استجواب السيد بارزاني، حسب الضرورة.

في 24 مايو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب لتعليق نفاذ قرار التنفيذ في انتظار الفصل في طلب الطعن بحكم التحكيم (المعرّف أدناه) ("طلب وقف النفاذ")، واستجابت المحكمة للطلب في 31 مايو 2023 قبل ان تعود وتقرر إلغاءه في 2 يونيو 2023 وطلبت تعيين جلسة استماع بشأن طلب وقف النفاذ، والذي جرى تعيينها في 25 يوليو 2023. ثم وافق الطرفان على سحب طلب وقف النفاذ، بشرط أن تتعهد شركة تيليكوم العراق بعدم تنفيذ قرار التنفيذ أمام مركز دبي المالي العالمي لحين الفصل بطلب الطعن بحكم التحكيم من قبل المحكمة الابتدائية في مركز دبي المالي العالمي. هذا، وتم تثبيت هذا الاتفاق بموجب أمر موافقة، وتم شطب جلسة 25 يوليو 2023.

في 20 يونيو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لإلغاء الحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين، وبخصوص هذا الطلب، قدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة أدلة ردًا على طلب كورك والسيد بارزاني في 15 سبتمبر 2023، فيما قدمت كورك والسيد بارزاني أدلتهما الوقائعية في 20 أكتوبر 2023. هذا، وقدم الخبراء المعينين من قبل الطرفين تقاريرهم المشتركة في 24 نوفمبر 2023، وتم انعقاد جلسة مدتها ثلاثة أيام في الأسبوع الذي يبدأ في 19 فبراير 2024 .

في 29 أغسطس 2024، رفضت محكمة مركز دبي المالي العالمي طلب إلغاء القرار التحكيمي بالكامل وأمرت بتعويض شركة عراق تيليكوم عن التكاليف المتكبدة من قبلها في هذا السياق ("حكم الإلغاء").

في 19 سبتمبر 2024، تقدمت شركة كورك بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي للحصول على: (1) إذن لاستئناف حكم الإلغاء؛ (2) ووقف تنفيذ قرار التنفيذ أمام مركز دبي المالي العالمي بانتظار صدور قرار في الاستئناف. في 10 أكتوبر 2024، قدمت شركة عراق تيليكوم الحجة الأساسية لمعارضة طلب الإذن بالاستئناف. لم تصدر محكمة مركز دبي المالي العالمي بعد توجيهاتها بشأن الإجراءات للبت في طلب وقف التنفيذ.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

التحكيم بشأن اتفاقية الحقوق التبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان: إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة

يتعلق هذا النزاع بالاحتيال المزعوم المدبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدّمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بدعوى التعويض المقابلة عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة بتاريخ 8 نوفمبر 2018. قُدم رد شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تشكيل هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكوم العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019، فيما قدّمت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكوم العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. والرد على الدفاع على الدعوى المقابلة ومذكرة شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بالمطالبة بالتعويض في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستماع في فبراير 2021.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكوم لإلغاء وإبطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكوم. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكوم بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيال متعمد ضد شركة عراق تيليكوم، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلا عن منح شركة عراق تيليكوم حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي التي جرى تحصيلها بتاريخ 18 مايو 2023.

وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكوم بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكوم بهدف تنفيذ مطالبتها بالديون التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموعة قيمة المطالبة تقريباً مبلغ 1 مليار دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مديناً، وشركة كورك تيليكوم، بصفتها الكفيل. قدمت كورك تيليكوم ردها في 24 يناير 2022. وبتاريخ 17 يونيو 2022، قدمت شركة كورك تيليكوم طلباً لوقف الإجراءات في انتظار الفصل في طلبها أمام المحاكم اللبنانية لإلغاء قرار التحكيم الذي يبطل اتفاقية الحقوق التبعية، وفي 1 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكوم ردها على طلب كورك تيليكوم بوقف الإجراءات. في 15 يوليو 2022، قدمت كورك تيليكوم ردها لدعم اقتراحها بوقف الإجراءات، وبتاريخ 29 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكوم مذكرة تعقيبية رداً على طلب كورك تيليكوم بوقف الإجراءات. وكانت جلسة طلب وقف الإجراءات بتاريخ 17 أغسطس 2022 وتم رفض طلب وقف إجراءات كورك تيليكوم من قبل هيئة التحكيم بتاريخ 22 أغسطس 2022 .

وصدر الأمر الإجرائي الأول في 9 سبتمبر 2022. قدمت شركة عراق تيليكوم صحيفة دعواها في 9 سبتمبر 2022 وقدمت شركة عراق تيليكوم دفاعها بتاريخ 18 نوفمبر 2022 ومرحلة الإفصاح في 20 يناير 2023. تم تقديم مذكرة الرد الخاص بشركة عراق تيليكوم في 3 مارس 2023. وبتاريخ 5 مايو 2023 تم تقديم مذكرة كورك التعقيبية، وعقدت جلسة النظر بالموضوع في يونيو 2023، وبعد ذلك تم تحديد جلسات في 26 و27 سبتمبر 2023 .

قدمت هيئة التحكيم مسودة قرار التحكيم النهائي إلى أمانة سر المحكمة في 8 يوليو 2024 للموافقة عليه وأعلنت اختتام الإجراءات. صدر قرار التحكيم النهائي في 9 سبتمبر 2024. أمرت الهيئة التحكيمية شركة كورك بدفع أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي لشركة تيليكوم العراق. وتسعى شركة تيليكوم العراق حالياً إلى تنفيذ هذا القرار النهائي.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

هذا، وبتاريخ 13 ديسمبر 2021 قدمت شركة تيليكوم العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيال الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة، هذا، وتم تقديم رد بنك انتركونتيننتال لبنان في 7 أبريل 2022 علما بأن هيئة التحكيم قد تشكلت بتاريخ 10 أغسطس 2022، وعقدت هيئة التحكيم مؤتمر إدارة القضية في التحكيم بتاريخ 3 نوفمبر 2022، وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً في 5 ديسمبر 2022. ووفقاً للجدول الزمني، قدمت شركة تيليكوم العراق صحيفة دعواها في 9 ديسمبر 2022، فيما قدم بنك انتركونتيننتال لبنان مذكرة دفاعه بتاريخ 24 مارس 2023 .

في 1 يونيو 2023، أصدرت محكمة استئناف بيروت قرارها بشأن طعن بنك انتركونتيننتال لبنان بقرار التحكيم الأولي بشأن تحكيم بنك انتركونتيننتال لبنان، وقررت المحكمة إلغاء الحكم، ("قرار الإلغاء"). هذا، وقدمت شركة تيليكوم العراق طعنا بالتمييز أمام محكمة التمييز اللبنانية. ولاحقا بتاريخ 7 يوليو 2023 وعقب صدور قرار الالغاء تقدمت شركة تيليكوم العراق بطلب لوقف الإجراءات، أو تعديل الجدول الزمني الإجرائي. وفي نفس التاريخ، تقدم بنك انتركونتيننتال لبنان بطلب لرد مطالبات شركة تيليكوم العراق، هذا، ووافقت المحكمة على وقف الإجراءات لحين البت في طلبات شركة تيليكوم العراق أمام محكمة التمييز اللبنانية بوقف مفاعيل قرار الإلغاء. وفي 18 أكتوبر 2023، أصدرت محكمة التمييز اللبنانية قرارا بوقف تنفيذ قرار الإلغاء. إن الطعن على قرار محكمة التمييز في بيروت ما زال معلقاً حالياً، وقد أشار الطرفان إلى أنه ليس لديهما اعتراض على الإبقاء على الوقف في انتظار صدور نتيجة الطعن. في 1 فبراير 2024، أصدرت المحكمة الأمر الإجرائي رقم 10، الذي قضى بوقف إجراءات التحكيم لحين صدور قرار محكمة التمييز اللبنانية الخاص بالطعن على حكم الاستئناف أو إلى 1 فبراير 2025 أيهما يحصل أولًا.

مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد ريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم بالإضافة إلى عدد من حالات التعاقد مع الذات. وتم إعلانه إعلانا صحيحا في الدعوى CFI-019-2018 في لبنان بتاريخ 6 فبراير 2020 وصدرت شهادة بالإعلان من محكمة مركز دبي المالي العالمي في 13 فبراير 2020.

منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 11 مايو 2020 الإذن لشركة تيليكوم العراق لتقديم مطالبة فرعية من قبل شركة انترناشونال هولدينج ونيابة عنها ضد السيد رحمة، بشرط أن تقدم شركة تيليكوم العراق جدول بالمخالفة والخسارة والرابطة السببية (الأمر الذي حصل). هذا، وبُذلت جهود لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الحديثة الأخرى عبر الإعلان بالطرق الدبلوماسية، لكنها باءت بالفشل في نهاية الأمر. ووفقاً لأوامر المحكمة، يجب إعلان جدول الجزئيات قبل اتخاذ خطوات أخرى في الإجراءات، وعليه، تقدمت شركة تيليكوم العراق بطلب للحصول على إذن وحصلت في 17 يونيو 2021 على إذن لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الأخرى بوسائل بديلة (كالبريد الإلكتروني والبريد السريع لمختلف الشركات التابعة للسيد رحمة). هذا، وقد تم الإعلان بالطرق البديلة، وعليه، بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكما ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والمصروفات. وبتاريخ 27 ديسمبر 2021، منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي إذنا بإعلان السيد رحمة بالحكم بموجب طريق بديل، علماً بأن مهمة الإعلان بالطرق الاستثنائية قد حصلت وشركة تيليكوم العراق هي الآن في طور تنفيذ الحكم بالإضافة إلى المصروفات. في 1 يناير 2023، تقدمت شركة تيليكوم العراق بطلب للحصول على أمر قضائي (حجز تحفظي) أمام المحاكم اللبنانية فيما يتعلق ببعض أصول السيد رحمة، وفي 25 يناير 2023، تم إصدار أمر قضائي بحجز 26 عقاراً يملكها السيد رحمة في مناطق مختلفة بالإضافة إلى أسهمه في 24 شركة، ويشمل الحجز التحفظي الأرباح التي تحققها تلك الشركات. هذا، وبعد استكمال خطوات الإعلان، انتقلت إجراءات التنفيذ إلى مرحلة المزاد التي تجري بإدارة المحكمة لبيع الأصول بالمزاد العلني. غير أن إجراءات التنفيذ قد توقفت لأن السيد رحمة استأنف أمام محكمة الاستئناف قرار المحكمة الابتدائية اللبنانية بمنح الإذن لشركة تيليكوم العراق بتنفيذ الحكم الغيابي. وفي انتظار البت في استئناف السيد رحمة، جرى وقف التنفيذ مؤقتاً بقوة القانون، علما بأن شركة تيليكوم العراق بصدد صياغة دفاع مفصل ضد استئناف السيد رحمة والذي سيتم تقديمه قريباً.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتها بالكامل والفائدة والمصروفات القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت الشركة الزميلة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكوم. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودرن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكوم بطريقة بديلة وعُقدت جلسة استماع أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021. أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي حكمها في 9 مايو 2021، والذي بموجبه فازت شركة مودرن العالمية بالاستئناف، وبناءً عليه، الشركة الآن بصدد اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الحكم الصادر بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ضد شركة كورك في الإمارات العربية المتحدة والعراق. وبشهر أبريل 2022، تم الحصول على مبلغ يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي من بعض أصول كورك في الإمارات العربية المتحدة. لا تزال جهود التنفيذ مستمرة.

ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكوم، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فائدة كما في 30 سبتمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 و30 سبتمبر 2023، وبالتالي، تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 110,801 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 111,639 ألف دينار كويتي، و30 سبتمبر 2023: 112,330 ألف دينار كويتي).

8. دعاوي قضائية أخرى:

1) أصدرت وزارة المالية قرارا بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاءها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، اصدرت محكمة الاستئناف حكمها ايضا لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى ، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضاً لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى تاريخه وقامت الشركة الزميلة باتخاذ مخصصات احتياطية لهذه الدعوى في سنوات سابقة بالمبلغ الكامل، ولا يزال المبلغ مستحقاً.

2) قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقليات للمطالبة بقيمة الايجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الإستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الزميلة. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الإستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانيء الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

3) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بتاريخ 16 فبراير 2023، صدر قرار إداري من وزارة المالية بإخلاء الشركة الزميلة من مشروع الواجهة البحرية – المرحلة الثالثة "سوق شرق" وبتاريخ 2 مارس 2023 أرسلت وزارة المالية إنذاراً إلى الشركة الزميلة بتسليم سوق شرق وذلك قبل 6 مارس 2023 وفي حالة الإمتناع ستقوم الوزارة بتنفيذ قرار الإخلاء الإداري بالقوة الجبرية وبتاريخ 7 مارس 2023 قامت الوزارة بإخلاء الشركة الزميلة من سوق شرق بالقوة الجبرية.

قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 13033 لسنة 2022 تجاري مدني كلي حكومة/5 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية، وبتاريخ 23 مارس 2023، قضت محكمة أول درجة دائرة تجاري مدني كلي حكومة/5 بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى دائرة إداري كلي/10 وبتاريخ 4 مايو 2023 تم شطب الدعوى، وقد استأنفت الشركة الزميلة علي هذا الحكم وبتاريخ 10 سبتمبر 2023 تم الحكم بعدم جواز الإستئناف. وبتاريخ 12 نوفمبر 2023 سجلت قضية في دائرة تمييز تجاري برقم 2023/4875 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتي تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 1158 لسنة 2023 إداري/10 وموضوعها إلغاء القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 وبتاريخ 24 أغسطس 2023 تم رفض الدعوى. وبتاريخ 6 فبراير2024 قضت محكمة الإستئناف بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وقد قامت الشركة الزميلة بالطعن علي هذا الحكم بالتمييز رقم 2024/1075 اداري/1 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتي تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 4917 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/24 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية وقد تم الحكم بتاريخ 28 فبراير 2024 بعدم الاختصاص والإحالة للاداري/11 وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 24 أبريل 2024، والتي تم تأجيلها للنطق بالحكم في 15 مايو 2024 والذي اقر برفض الدعوى وقد استأنفت الشركة الزميلة علي هذا الحكم بالدعوى في دائرة الإستئناف رقم 2024/2930 وتم تحديد جلسة بتاريخ 9 سبتمبر 2024 للحكم والذي قضى برفض وتأييد الحكم المستأنف.

علماً بأن الشركة الزميلة قامت بدفع القيمة الايجارية لوزارة المالية مقدماً حتى تاريخ مارس 2024.

4) بتاريخ 27 أبريل 2023 قامت وزارة المالية بتسييل الكفالة الصادرة من بنك الكويت الوطني بمبلغ قدره 2,320,595.880 دينار كويتي "اثنان مليون وثلاثمائة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون ديناراً وثمانمائة وثمانون فلساً" لصالح وزارة المالية والتي تم إصدارها بناءً على طلب الشركة وذلك لضمان قيام الشركة بأعمال تصميم وإنشاء وإدارة مرفق "مشروع الواجهة البحرية ـ المرحلة الثالثة" ـ سوق شرق ــ ولما كانت الشركة قد قامت بأعمال الصيانة كاملة وفق شروط العقد سالف الذكر، واستمر ذلك إلى أن استولت وزارة المالية على المشروع بتاريخ 7 مارس 2023؛ ولما كانت الوزارة المذكورة قد قامت بتسييل الكفالة مخالفة للمادة رقم 16 من العقد سالف الذكر والاستيلاء على قيمتها فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم 3674 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة طالبة فيها الحكم بالزام وزارة المالية برد قيمة الكفالة والفوائد القانونية بواقع 7% من تاريخ تسييل الكفالة وحتى تمام السداد، وقد تم تحديد جلسة بتاريخ 21 مايو 2024 للتقرير والتي تم تأجيلها لجلسة 10 سبتمبر 2024 للتقرير، وتم تأجيلها لجلسة 3 ديسمبر 2024 ومن ثم قامت الشركة الزميلة بتسجيل قيمة الكفالة ذمم مدينة تحت التحصيل القضائي بموجب الدعوى سالفة الذكر.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للشركة الزميلة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة حتى تاريخ التقرير.

5- تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على إيرادات بعض العقود ورهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

	بيان الرهن	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أسهم ملكية	**4,646,293**	4,646,293	6,445,621
	425,287,224			
أسهم شركة زميلة (إيضاح 4)	سهم	**31,045,967**	26,732,340	29,243,560
عقارات استثمارية	عقارات	**3,229,472**	3,242,957	3,202,259
أراضي ملك حر ومباني	أراضي ومباني	**64,794,174**	64,944,638	65,376,046
حصص ملكية في شركة تابعة	90 حصة	**2,700,000**	2,700,000	2,700,000
	13,000,000			
حصص ملكية في شركة تابعة	حصة	**5,203,998**	5,203,998	5,203,998

وتتمثل فيما يلي:

	تاريخ الاستحقاق	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 30 سبتمبر 2025	**5,010,153**	3,786,562	3,715,592
الجزء غير المتداول	عدة أقساط خلال 2025 و2031	**89,514,679**	93,854,572	94,228,712
		94,524,832	97,641,134	97,944,304

إن الفائدة الفعلية السنوية على التسهيلات البنكية هي كما يلي:

البيان	العملة	معدل الفائدة (%) 30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي	دينار كويتي	**2.5 – 1.25**	2.5 – 1.25	2.5 – 1.25
فائدة سنوية	دينار أردني	**8.5 – 6.5**	8.5 – 6.5	8.5 – 6.5
فائدة نصف سنوية	ريال عماني	**4.5 – 4**	4.5 – 4	4.5 – 4

6- دائنو مرابحات

يتحمل دائنو مرابحات متوسط أعباء تمويل بمعدل 2.5% سنوياً (31 ديسمبر 2023: 2.5% سنوياً، 30 سبتمبر 2023: 2.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية للشركة الأم وشركاتها التابعة، مع وعد بشراء حق إنتفاع قسائم أرقام 239، 180 و181 الكائنين بالمنطقة الثالثة بالشويخ الصناعية – دولة الكويت، بالإضافة إلى عدة رهونات أخرى لموجودات المجموعة وبيانها كالتالي:

	بيان الرهن	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
	88,971,535			
أسهم شركة زميلة (إيضاح 4)	سهم	**6,494,922**	5,592,496	6,100,905
عقارات استثمارية	عقارات	**1,900,000**	1,900,000	2,245,000
أراضي ملك حر ومباني	أراضي ومباني	**7,484,208**	7,480,720	8,900,248

وتتمثل فيما يلي:

	تاريخ الاستحقاق	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 30 سبتمبر 2025	**3,772,657**	2,908,876	908,876
الجزء غير المتداول	عدة أقساط خلال 2025 و 2030	**15,705,499**	15,818,937	17,448,155
		19,478,156	18,727,813	18,357,031

7- عقود الإيجار

أ) **حقوق إستخدام أصول**

إن الحركة على حقوق إستخدام أصول خلال الفترة / السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الرصيد في بداية الفترة / السنة	**36,961,300**	24,139,980	24,139,980
الإطفاء المحمل على الفترة / السنة	**(2,965,243)**	(3,849,234)	(2,742,212)
إضافات	**331,420**	17,003,486	7,875,438
استبعادات	**(555,332)**	(338,539)	(143,841)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(57,322)**	5,607	82,309
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**33,714,823**	36,961,300	29,211,674

ب) **إلتزامات عقود إيجار**

إن الحركة على إلتزامات عقود إيجار خلال الفترة / السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الرصيد في بداية الفترة / السنة	**38,298,836**	25,679,547	25,679,547
مصاريف تمويلية	**1,379,302**	1,729,546	1,232,384
المدفوع خلال الفترة / السنة	**(3,866,483)**	(4,714,645)	(3,440,974)
إضافات	**331,420**	16,069,755	7,875,438
استبعادات	**(615,408)**	(375,048)	(172,708)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(62,230)**	(90,319)	118,517
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**35,465,437**	38,298,836	31,292,204

والتي تتمثل في:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
الجزء المتداول	**4,513,987**	4,506,816	4,302,445
الجزء غير المتداول	**30,951,450**	33,792,020	26,989,759
	35,465,437	38,298,836	31,292,204

تراوحت معدلات الخصم المتزايدة المستخدمة لإحتساب القيمة الحالية لعقود الإيجارات من 4.625% إلى 8.5% سنوياً.

8- دائنو سندات دين

كما في 30 سبتمبر 2024، يوجد لدى المجموعة سندات دين بقيمة أسمية 9,650,000 دينار كويتي، تحمل فائدة بواقع 8% سنوياً، بقيمة أسمية 50,000 دينار كويتي للسند الواحد، أي 193 سند، لأجل 10 سنوات من تاريخ الإصدار الواقع في 13 أبريل 2023، قابلة للتحويل لأسهم عادية اختيارياً خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار، بواقع سعر تحويل 100 فلس للسهم الواحد، على ألا تقل القيمة الأسمية للسندات المطلوب تحويلها لأسهم من قبل حامل السندات عن 100,000 (مائة ألف) دينار كويتي، وفي حال تحقق خسائر بنسبة 75% من رأس المال الشركة الأم يكون تحويل كامل القيمة الإسمية للسندات إلى أسهم عادية إلزامياً، وذلك وفق سعر تحويل يحدده مجلس إدارة الشركة الأم.

يتمثل رصيد دائنو سندات الدين فيما يلي :

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
القيمة الإسمية للسندات	**9,650,000**	9,650,000	9,650,000
فوائد مستحقة	**351,039**	185,317	114,044
إجمالي دائنو سندات دين (إيضاح 3)	**10,001,039**	9,835,317	9,764,044

9- أسهم خزانة

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
عدد الأسهم	**10,002,122**	10,002,122	10,002,122
النسبة إلى الأسهم المدفوعة	**%3.46**	%3.46	3.46%
القيمة السوقية (دينار كويتي)	**970,206**	900,191	1,010,214
التكلفة (دينار كويتي)	**(2,593,571)**	(2,593,571)	(2,593,571)

بتاريخ 15 مايو 2023، وافق مجلس إدارة الشركة الأم على تجميد مبلغ 2,593,571 دينار كويتي من حساب الأرباح المرحلة والاحتياطيات لصالح رصيد أسهم الخزانة.

10- خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن المعلومات الضرورية لإحتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة بناءاً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة هي كما يلي:

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2024	2023	**2024**	2023
خسارة الفترة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(839,306)**	(1,618,913)	**(2,002,653)**	(2,888,390)
عدد الأسهم القائمة:	**سهم**	سهم	**سهم**	سهم
عدد الأسهم المصدرة في بداية الفترة	**289,414,391**	289,414,391	**289,414,391**	289,414,391
ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزانة (إيضاح 9)	**(10,002,122)**	(10,002,122)	**(10,002,122)**	(10,002,122)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة	**279,412,269**	279,412,269	**279,412,269**	279,412,269
	فلس	فلس	**فلس**	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(3)**	(5.79)	**(7.17)**	(10.34)

كما في 30 سبتمبر 2024، يوجد سندات دين قابلة للتحويل لأسهم عادية (إيضاح 8)، لم يكن لها تأثير مخفف على خسارة السهم الأساسية بسبب طبيعتها.

11- رأس المال العامل

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 30 سبتمبر 2024، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 62,593,817 دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 56,386,376 دينار كويتي، 30 سبتمبر 2023: 54,069,955 دينار كويتي).

ان المجموعة قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالمعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لمواجهة إلتزاماتها تجاه هذا الأمر، كما قامت إدارة المجموعة خلال السنوات السابقة بإعادة هيكلة بعض تسهيلاتها البنكية، كما قامت بإصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم بقيمة 9,650,000 دينار كويتي بنسبة فائدة 8% سنوياً، تستحق خلال عشرة سنوات من تاريخ الإصدار.

ترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد إلتزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، فإن إدارة المجموعة ترى أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية، كما أن نجاح المجموعة في إصدار سندات طويلة الأجل سيدعم مركزها المالي، بالإضافة إلى التزام المساهمين والأطراف ذات صلة بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

12- قياس القيمة العادلة

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	30 سبتمبر 2024		
	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**4,646,293**	**4,646,293**
عقارات استثمارية	**5,129,472**	**-**	**5,129,472**
	5,129,472	**4,646,293**	**9,775,765**

	31 ديسمبر 2023 (مدقق)		
	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	4,646,293	4,646,293
عقارات استثمارية	5,142,957	-	5,142,957
	5,142,957	4,646,293	9,789,250

	30 سبتمبر 2023		
	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	6,445,617	6,445,617
عقارات استثمارية	5,447,259	-	5,447,259
	5,447,259	6,445,617	11,892,876

في رأي إدارة الشركة الأم بأنه لا يوجد تغيير جوهري في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والعقارات الاستثمارية خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024.

لم تتم أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024.

13- التزامات محتملة ومطالبات قضائية

أ) **التزامات محتملة**

يوجد على المجموعة إلتزامات محتملة كما يلي:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
خطابات ضمان	**3,404,598**	4,920,472	4,559,158
إعتمادات مستندية	**2,750,683**	2,032,269	1,156,853
	6,155,281	6,952,741	5,716,011

إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركات زميلة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (مدقق)	30 سبتمبر 2023
خطابات ضمان	**668,508**	668,508	668,508

ب) **مطالبات قضائية**

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها نهائياً من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للمجموعة.

قدرت إدارة المجموعة أنه لا يوجد تغييرات جوهرية في الإلتزامات المحتملة أو المطالبات القضائية للمجموعة أو للشركة الزميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع" عما هو وارد في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

14- الجمعية العامة العادية

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 23 مايو 2024، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 مايو 2023، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

15- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة / للفترة السابقة لتتماشى مع تصنيف ارقام السنة / الفترة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على خسارة المجموعة أو حقوق الملكية للفترة / للسنة السابقة.

إن بيان إعادة التصنيف هو كما يلي:

البيـــــــان	المبلغ قبل إعادة التصنيف	المبلغ المعاد تصنيفه	المبلغ بعد إعادة التصنيف
كما في 31 ديسمبر 2023 (مدقق)			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	4,535,081	212,412	4,747,493
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(69,866,822)	(212,412)	(70,079,234)
كما في 30 سبتمبر 2023			
استثمار في شركات زميلة	112,674,798	(2,500,000)	110,174,798
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(75,658,522)	2,500,000	(73,158,522)

16- معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

القطاع التشغيلي	الوصف
البيع بالتجزئة	أسواق مركزية للمواد الغذائية
الاستثمار	الاستثمارات في الأوراق المالية والشركة الزميلة
العقود	مقاولات
العقارات	إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات

إن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية هي كما يلي:

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024

	البيع بالتجزئة	الاستثمار	العقود	العقارات	المجموع
مجموع الإيرادات	**138,226,351**	**-**	**2,275,480**	**103,812**	**140,605,643**
مجمل الربح	**23,709,076**	**-**	**568,723**	**103,812**	**24,381,611**
إستهلاك وإطفاء	**(4,909,810)**	**(49,226)**	**-**	**(389,909)**	**(5,348,945)**
مصاريف تمويلية	**(1,514,489)**	**(5,562,709)**	**-**	**(222,609)**	**(7,299,807)**
ربح (خسارة) الفترة	**3,580,262**	**(5,180,174)**	**648,637**	**(987,935)**	**(1,939,210)**
مجموع الموجودات	**129,816,482**	**109,051,980**	**1,413,142**	**41,907,073**	**282,188,677**
مجموع المطلوبات	**124,531,197**	**107,332,349**	**582,769**	**10,392,553**	**242,838,868**

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023

	البيع بالتجزئة	الاستثمار	العقود	العقارات	المجموع
مجموع الإيرادات	138,613,975	-	2,754,039	121,968	141,489,982
مجمل الربح	22,768,645	-	573,677	121,968	23,464,290
إستهلاك وإطفاء	(5,055,047)	(56,409)	-	(109,853)	(5,221,309)
مصاريف تمويلية	(1,640,222)	(4,950,130)	-	-	(6,590,352)
ربح (خسارة) الفترة	2,905,449	(5,555,603)	122,323	(348,806)	(2,876,637)
مجموع الموجودات	136,694,198	119,876,487	631,568	41,626,271	298,828,524
مجموع المطلوبات	126,485,646	107,266,041	2,695,024	5,445,165	241,891,876